المحاضرة الخامسة: المدارس الاقتصادية(الكلاسيكيون و النيوكلاسيكيون)

1- المدرسة الكلاسيكية:

شهد الفكر الاقتصادي تطورًا كبيرًا مع ظهور المدرسة الكلاسيكية، التي امتدت تأثيراتها من الربع الأخير من القرن الثامن عشر حتى نهاية الثلث الأول من القرن العشرين. يُعد الاقتصادي الإنجليزي **آدم سميث** مؤسس هذه المدرسة، حيث أحدث نقلة نوعية في الفكر الاقتصادي بفضل كتابه الشهير "**ثروة الأمم** "الصادر عام 1776، والذي قدم فيه أساسيات الفكر الكلاسيكي. تبعه عدد من المفكرين الذين ساروا على خطاه، وأثروا بشكل كبير في تطوير النظرية الكلاسيكية.

عوامل ظهور المدرسة الكلاسيكية:

ظهرت المدرسة الكلاسيكية نتيجة ظروف اقتصادية وفكرية مميزة، أهمها:

- **التراكم الرأسمالي**: شهدت الاقتصاديات الأوروبية الغربية تراكمًا غير مسبوق لرأس المال التجاري، وانتقل رأس المال من النشاط التجاري إلى النشاط الصناعي، حيث شهدت الصناعة تحولاً جذريًا بفضل التعاون بين التجار والمخترعين خلال الثورة الصناعية.
- **انتصار المنهج التجريبي**: أدى التخلي عن التفسيرات الدينية للظواهر الطبيعية والاجتماعية إلى تعزيز المنهج التجريبي، مما ساهم في تحقيق تقدم علمي ملحوظ.
- **أفكار أرسطو والملكية الخاصة**: تم تبني أفكار أرسطو التي رأت في الملكية الخاصة عنصرًا أساسيًا لا يتعارض مع المصلحة العامة.
- **تمجيد الحرية الفردية**: انتشرت الأفكار الفكرية التي مجدت الحرية الفردية، ما ساهم في توفير بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي.
- **فكرة النظام الطبيعي**: ركز الفكر السائد على أهمية النظام الطبيعي كأساس لفهم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، حيث ساهمت المدرسة الكلاسيكية في بناء أسس الاقتصاد الحديث من خلال التركيز على الحرية الاقتصادية ودور السوق في تحقيق التوازن. وقدمت مفاهيم مثل القيمة، الإنتاج، التوزيع، والتجارة الحرة، التي لا تزال تلعب دورًا رئيسيًا في الفكر الاقتصادي إلى اليوم.

مبادئ وأسس الفكر الكلاسيكي الاقتصادي:

- **رؤية الكلاسيك للثروة** :اعتبر الكلاسيك جميع الموارد الاقتصادية للدولة، مثل العمل، رأس المال، الأرض، والأعمال الحرة، بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية كالزراعة والتجارة والإنتاج، بمثابة عوامل رئيسية لتنمية ثروة الأمة. رأوا أن الثروة الحقيقية تكمن في السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وليس في كمية النقود التي يمتلكها الأفراد أو في الأراضي المستخدمة للزراعة.

- **سياسة الحرية الاقتصادية** :أقر الاقتصاديون الكلاسيكيون بأهمية الحرية الفردية ودعوا إلى ترك الأسواق تعمل بحرية دون أي تدخل حكومي، مما يعزز الكفاءة الاقتصادية.
- **دور الدولة** :أكد الكلاسيك أن الأسواق حرة بطبيعتها وتحقق المنفعة للجميع عند العمل بشكل طبيعي. لذلك، شددوا على ضرورة تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد، مع تركيز هذا التدخل على تنظيم الملكيات، تقديم التعليم والخدمات الأمنية مثل الشرطة والقضاء، والدفاع عن الدولة.
- **التوظيف الكامل** :رأى الكلاسيك أن الاقتصاد الطبيعي يؤدي إلى استخدام جميع الموارد بشكل كامل، حيث لا توجد بطالة إجبارية. وإذا وجدت بطالة، تكون غالبًا اختيارية أو موسمية.
- **المنافسة الكاملة في الأسواق** :أكد الكلاسيك أن جميع الأسواق، سواء للسلع أو الخدمات أو العمل، تتميز بالمنافسة الكاملة، حيث تسعى جميع المشروعات إلى تعظيم أرباحها من خلال تقليل التكاليف إلى أدنى حد.
- **المصلحة الشخصية** :بحسب الكلاسيك، عندما يسعى الفرد لتحقيق مصلحته الشخصية، فإنه يساهم في تحقيق المصلحة العامة. ويدعم هذا الفكرة مفهوم "اليد الخفية" الذي طرحه آدم سميث، والذي يربط بين المصلحة الفردية والعامة لتحقيق التكامل الاقتصادي.
- **التخصص وتقسيم العمل** :دعا آدم سميث إلى أهمية التخصص وتقسيم العمل، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية وتطوير مهارات العمال، مما يحسن من كفاءة العملية الإنتاجية.
- **نظرية القيمة** :اعتبر آدم سميث أن العمل هو المصدر الأساسي للثروة وبالتالي للقيمة. كما فرق بين القيمة الاستعمالية (التي تستند إلى المنفعة الشخصية) والقيمة التبادلية (التي تُحدد في السوق)، مشيرًا إلى أن العمل هو المعيار الأهم لتحديد القيمة التبادلية.
- **نظرية النقود** :بخلاف التجاريين الذين اعتبروا النقود مصدرًا للثروة، أكد الكلاسيك أن النقود ليست سوى وسيلة لتبادل السلع وقياس قيمتها، وليست غاية بحد ذاتها. الهدف الأساسي هو الحصول على السلع والخدمات لتحقيق المنفعة أو للاستثمار.
- **الميزة النسبية** :ركز ديفيد ريكاردو على فكرة أن السوق العالمي، إذا كان قائماً على المنافسة الحرة والتكنولوجيا المتاحة للجميع، سيؤدي إلى تخصيص الدول للموارد في المجالات التي تمتلك فيها ميزة نسبية، مما يعزز المنفعة المتبادلة بين الدول.
- **التجارة الخارجية** :شدد الكلاسيك على أهمية حرية التجارة، مطالبين بإلغاء الرسوم الجمركية وغير الجمركية على الصادرات والواردات لتعزيز التبادل التجاري بين الدول.
- **قانون ساي للأسواق** :رأى الكلاسيك أن العرض يخلق الطلب، بمعنى أن الإنتاج نفسه هو الذي يحدد مستوى الطلب في السوق.

2- المدرسة النيوكلاسيكية أو الحدية:

ظهرت في بداية السبعينات من القرن التاسع عشر أفكار المدرسة الحدية أو كما يطلق عليها بالمدرسة الكلاسيكية الجديدة، أنهت العديد من أفكار المدرسة الكلاسكية التي كانت سائدة وظلت أفكار هذه المدرسة مسيطرة على الفكر الإقتصادي إلى غاية منتصف الثلاتنيات من القرن العشرين.

مباديء وأسس المدرسة النيوكلاسيكية:

أطلق البعض على هذه المدرسة، المدرسة الحدية، كما أطلق عليها آخرون المدرسة الرياضية؛ نتيجة لاستخدامها للمفاهيم، أو للرياضيات في عرضها لبعض أفكارها؛ لذا فحوى التحليل الاقتصادي لرواد هذه المدرسة كان الاتجاه الحدي في الفكر الاقتصادي، بمعنى أنه يتركز حول ماهية العوامل التي تحدد قيمة الأشياء أي: نظرية القيمة، وقد أجابوا على هذا السؤال بأن قيمة كل سلعة تتوقف على منفعتها الحدية .

أقام الحديون تحليلهم النظري على أساس تحديد قيم السلع، ثم طبقوا هذه القيم على ظاهرتي التوزيع والاستهلاك، وفلسفتهم في التحليل تقوم على استنباط القوانين الاقتصادية من سلوك فرد معين، أو ما يسمونه "الرجل الاقتصادي" الذي يخضع في سلوكه الاقتصادي إلى دوافع اقتصادية وحدها ويتمثل في المصلحة الذاتية للفرد، وهي تحقيق أكبر نفع بأقل جهد أو محاولة إشباع رغباته القصوى بأدنى مجهود وتتلخص النظرية الحدية في فكرتين رئيستين:

- **الفكرة الأولى**: تتمثل في أن الحاجات المختلفة قابلة للإشباع، وتكون الحاجة إلى السلعة ملحة، وكل ما زاد عدد الوحدات التي تستهلك من تلك السلعة قلت شدة الحاجة من تلك السلعة تدريجيا، وكل ما تناقص عدد وحدات السلعة المتوفرة زاد مقدار المنفعة التي نحصل عليها من كل وحدة من وحدات تلك السلعة، وهذا ما يعرف بقانون تناقص المنفعة الحدية.
- **الفكرة الثانية**: أن قيمة أي سلعة تتحدد بالنسبة للمستهلك بالمنفعة التي يحصل عليها من الوحدة الأخيرة كما بينا منذ قليل بأن النظرية الحدية تدخل في هذه القيمة، أو تدخل في تفسير هذه القيمة فكرتين أساسيتين الأولى هي فكرة الإشباع، والثانية هي ندرة السلعة القابلة للإشباع، ومن اندماج الفكرتين نخرج بفكرة المنفعة الحدية التي تحدد قيمة السلعة بالنسبة لكل مستهلك، أو لكل شخص.
- أيضا أصحاب المدرسة النيوكلاسيكية لهم وجهة نظر في مجال السياسة الاقتصادية فنلاحظ أنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية كالكلاسيك، لذلك نلحظ أنهم نادوا بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا في بعض المسائل، أو في الحالات الاستثنائية، مثلاً في حالات السلع العامة، أو السلع التي يكون فيها عدم استطاعة الدولة، أو لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها وتكون هي مسؤولية الدولة.
- الاعتماد على المفهوم الحدي.
- تركيزهم على الوحدة الاقتصادية، أو سلوك الوحدة الاقتصادية كالمستهلك الواحد، أو المنتج الواحد، أو المنشأة الواحدة.
- التركيز على نظام اقتصادي يتميز بالمنافسة الكاملة، والطلب هو المحدد الرئيسي للسعر، وليس تكاليف الإنتاج.

- افترضت هذه المدرسة السلوك الرشيد للفرد، وأن المستهلك هو مستهلك رشيد هو خير من يقدر تصرفاته، وماذا يستهلك، وبأي كميات؛ لأنه من وجهة نظره مستهلك رشيد.

نظريات المدرسة النيوكلاسيكية:

تقوم هذه المدرسة على عدة مبادئ نظريات أساسية تشكل إطارًا لفهم النظام الاقتصادي، وهذه النظريات هي:

- **لنظرية الذاتية في القيمة:** ترى هذه النظرية أن القيمة تتحدد بناءً على إدراك الفرد لها وتقييمه لما توفره من منفعة، وتختلف القيمة من شخص لآخر تبعًا لعلاقة الفرد بالسلعة، وتأثره بمحددات مثل الفرص المتاحة للحصول على السلعة والمعلومات المتوفرة عنها.

ووفقا لكارل منجر، فإن القيمة ليست في الشيء النافع أو السلعة نفسها، بل في علاقة الفرد بالسلعة. وبالتالي، تُعتبر القيمة علاقة ديناميكية بين الأفراد والسلع، وهذا ما يميز المدرسة عن الكلاسيكية والماركسية.

- **نظرية المنفعة الحدية:** تؤكد النظرية أن أول وحدة من السلعة تكون ذات أعلى قيمة، لأن الحاجة لها تكون شديدة، مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها مع زيادة الوحدات (الثانية، الثالثة... إلخ)، تقل قيمة كل وحدة إضافية مع انخفاض الحاجة إليها، وتستمر هذه العملية حتى تصل إلى الوحدة الأخيرة التي تحوز على أقل منفعة، وبالتالي تكون ذات أقل سعر ممكن.
- **نظرية سلوك المستهلك:** تعتبر هذه النظرية أن المستهلك هو النقطة النهائية لكل العملية الاقتصادية، حيث الهدف النهائي لنظام الإنتاج هو بيع السلعة للمستهلك.

ويُحدد السعر بناءً على احتياج المستهلك للسلعة، وبالتالي تُبنى تكاليف الإنتاج بناءً على السعر الذي يرضى المستهلك بدفعه. فالمستهلك، عبر قراره الشرائي، يملك السيادة على العملية الإنتاجية، مما يعني أن الطلب هو الذي يوجه العرض.

أشار ماركس إلى أن السلع التي تظهر في السوق قد تخلق رغبات وحاجات جديدة، إذ لا تظهر الحاجة إلى الشيء إلا عندما يكون معروضًا في السوق.

- **نظرية التوازن:** تهدف هذه النظرية إلى إثبات أن السوق الحر، إذا تُرك لقوانينه الخاصة، سيتجه نحو تحقيق توازن طبيعي.

يتحقق هذا التوازن بين:

- العرض والطلب.
- الموارد المتاحة وقدرتها على التشغيل.
- الأرباح بين المجالات الصناعية المختلفة.
- قدرة المجتمع على العمل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

هذه النظريات تُبرز أهمية السوق الحر ودور الفرد، سواء كان مستهلكًا أو منتجًا، في تحديد قيمة السلع واستقرار الاقتصاد. كما أنها تقدم رؤية متكاملة لديناميكيات العرض والطلب وسلوك المستهلك، مما يجعلها حجر أساس في تطور الفكر الاقتصادي الحديث.